## رؤى كويتية

baselaljaser@hotmail.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

# نريد تنظيم العمل الطلابي لا تدميره ومنعه

في الواقع انني من أشد المتحمسين لتنظيم العمل الطلابي في الجامعات بالداخل والخارج الذي يمارس منذ عقود ولكن في منأى عن المنظومة القانونية للدولة، فكل هذه التنظيمات الطلابية العاملة داخل الوطن وخارجه تمارس عملها خارج الإطار القانوني للدولة، بالرغم من اعتراف القيادات السياسية في الدولة بها وتقديم الدعم المالي لها واستقبالها والتحاور معها، وهذا وضع شاذ جعل العمل الطلابي يقع فريسة للتيارات السياسية التي أخرجته من عمل لخدمة الطلاب وصقلهم سياسيا وعمليا لخدمة الوطن والمجتمع، إلى احتكار كل أعمال الطلبة وجهودهم لخدمة هذه الأحزاب.

كما أنني من أشد المتحمسين لإدراج الصوت الواحد في كل عملية انتخابية من اجل إشراك كل الفئات الموجودة في أي مجال لدخول مجالس الإدارة لتتمثل فيه، وليكون المجلس معبرا عن كل منتسبي الجمعية العمومية..

ففرحت بمشروع القانون الذي قيل إنه جاء لإقرار الصوت الواحد في انتخابات الاتحادات الطلابية.

ولكنني ما إن قرأت نصوص هذا المشروع حتى وجدت فيه العجب العجاب، فهذا المقترح يحظر بل ويعاقب بحل الاتحاد والسجن كل من يتحدث أو ينطق بالشأن السياسي للبلد؟ ويحظر ممارسة العمل الطلابي على الطلاب الذين تقل سنهم عن 21 سنة، علما أن معدل سن التخرج في الجامعة هي 22 سنة وأحيانا كثيرة 21 سنة والحقيقة أن العمل السياسي متاح لكل مواطن، وحقه في إبداء رأيه السياسي مكفول وفق الدستور والقانون، وهذا ما سيوفر مطعنا دستوريا على مشروع القانون حتى وان تم تمريره في مجلس الأمة، كما أن مشروع القانون لم يرسم الخط الفاصل بين ما هو سياسي مجرم، وما هو غير سياسي ومباح وفق المشروع، ذلك أن مطالبة أي اتحاد للطلبة «مثلا» بتوفير مواقف لسيارات الطلبة هل هو شأن سياسي أم طلابي؟ وهل ممارسة الطالب الذي بلغ من العمر 21 عاما لحقوقه الانتخابية «السياسية» مخالفة لمشروع القانون المقترح؟ وأبعد من هذا وذاك هل حضور الطلبة لمجلس الأمة للمشاركة في البرلمان الطلابي الذي اعتادت رئاسات مجلس الأمة المتعاقبة دعوة الطلبة إليه، والحديث في الشأن السياسي الوطني في قاعة عبدالله السالم، يعتبر مخالفة لمشروع القانون تستوجب حل الاتحاد وسجن المشاركين فيه لثلاث سنوات وغرامات بآلاف الدنانير على الطلبة؟ بل هل يعتبر مشروع القانون استقبال اتحادات الطلبة بالخارج لرموز البلد السياسية فعلا يستوجب حل الاتحاد وسجن الطلبة الذين شاركوا في هذا الاستقبال؟

والحقيقة انني فرحت واستبشرت بهذا المشروع عندما قيل إنه جاء لتنظيم الاتحادات الطلابية وإقرار الصوت الواحد في انتخاباتها، ولكنني صدمت بأن هذا المشروع ذي العنوان الجميل ما كان الا لتكميم الأفواه وتدجين أبنائنا الطلبة، وما جاء الا لتدمير العمل الطلابي بل ووقفه عمليا، وهذا ما يجعلني ومعي الكثيرون نرفضه جملة وتفصيلا... فهل من مدكر؟

## مبدئيات

dr.khadeja1@gmail.com
د.خديجة المحميد

# «تنامي الوعي الحقوقي»

«الحقوق الإنسانية الطبيعية» أو ما يسمى «بحقوق الإنسان» تختلف في معناها عن «الحقوق المدنية»، «الحقوق الطبيعية» تعني أن للأفراد حقوقا طبيعية غير قابلة للتصرف، فهي هبة إلهية منذ ولادتهم بحكم طبيعتهم البشرية، فمن الطبيعي أن يكون للإنسان حق في الحياة والحرية والملكية، وعلى الدولة ذات السيادة أن تنظم تحصيل «الحقوق الإنسانية» وحمايتها بقوانين مدنية تعززها وتمنع انتقاصها، فتعطيها صبغة «الحقوق المدنية».

وكلما تقدمت الحضارات البشرية، تتقدم فيها القوانين المدنية في إطار دساتير تحميها وتحقق لها المزيد من المكاسب الإنسانية، ويحدث ذلك من خلال حراك حقوقي مدني يقوم به الأفراد أو الجماعات لنيل حقوقهم المنقوصة للمطالبة بالمساواة بين المواطنين والإنصاف، وسن القوانين التي تلغي التمييز وتقيده.

المواطنة الكويتية تطلعت بطموح بعد نيلها حقوقها السياسية في المشاركة بصنع القرار أن تكون هذه الحقوق وسيلة لإنصافها كمواطنة مع أخيها المواطن في كل الحقوق والواجبات، وسعت لتوظيفها بعمل دؤوب صدقت في بدايته الوعود البراقة للساسة البرلمانيين ان يشرعوا القوانين العادلة التي تنسجم وروح الدستور، فصدمت بالأغلبية من النواب التي لا ترى أولوية لقضاياها، ثم ما إن يصل الدور لوضع معاناتها على طاولة الجهود التشريعية، ترفض جميع المقترحات المنصفة من السلطتين التشريعية والتنفيذية. فأدركت أنها أمام عقبة ثقافية عميقة لا تتمكن من التعامل معها كمواطنة، فهي كما تراها ليست إلا أنثى، فيقع الخلط المخل لتعطيل مواطنتها من تفعيل حقوقها المدنية بل الإنسانية، فتحرم كما بينت في المقال السابق هي وأسرتها من الأمن الأسري والكثير من حقوقها الشرعية والطبيعية.

هذه المعاناة المنهكة لسنوات طويلة خلقت وعيا نوعيا لدى شريحة غير قليل عددها من المواطنات المعنيات بهذه القضايا، ومن المواطنين الذين يملكون حسا عاليا في مجال حقوق الإنسان، فتصاعدت جهودهم أفرادا وجماعات وتحالفات في حراك حقوقي نشط لن يكل ولن يمل، وقد تطورت أساليب المناضلين فيه إلى البحث عن المساحة المشتركة في قناعات المجاميع المتضامنة، للانطلاق بآليات توعوية عبر الإعلام الورقي والإلكتروني، وتواصل نشط مع المشرعين بمقترحات محددة مدروسة، واستفادات مستنيرة بتجارب الدول الأخرى في نضالها الحقوقي في القضايا المشابهة، وفي إطار المعاهدات الدولية التي انضمت لها الكويت طواعية، وقبلت بمراجعاتها الدورية في مدى التغييرات المطلوبة التي تمليها هذه الاتفاقيات والمعاهدات.

لقد تنامى الوعي الحقوقي بشكل متبادل بين المناضلات والمناصرين لحقوقهن من المواطنين، مما خلق أرضية لتحصيل نقلة حضارية ليس بعيد حدوثها للانتصار لروح العدالة التي يرتكز عليها الدستور الكويتي.

## السايرزم

www.salahsayer.com
@salah_sayer
صلاح الساير

# دراكولا العربي

نجح البوعزيزي في تغيير دولته تونس التي عبرت بوابات الديموقراطية في سلام، وذلك بسبب البنية المدنية التحتية التي ارسى دعائمها الحبيب بورقيبة، بيد ان «تعويذة» البوعزيزي فشلت فشلا ذريعا في الدول العربية الأخرى، حيث حرنت هناك مواكب التغيير، وغرزت عجلاتها بالوحل، وكادت الرمال المتحركة تبتلعها، عندما سقط طاغية واحد فخرج من بعده مئات الطغاة!

□□□

منذ ان عرف العرب الربيع الموبوء وهم يعيشون في دوامة شريرة مجنونة، تجرجرهم التيارات وتتقاذفهم الأحداث وتطوح بهم الأيام، فمن مشكلة إلى مصيبة، ومن داهية إلى أدهى، ومن حفرة إلى «أحفر» منها. يتابع العالم أخبارهم المتلفزة وكأنه يتفرج على فيلم من أفلام الرعب حيث دراكولا العربي يحز الرؤوس، ويسمح للهاربين من طريقه بركوب قوارب الموت تقذف بهم في لجة البحر المتوسط.

□□□

هواة المؤامرة يتهمون «الاستعمار» بأنه غير رأيه بتقسيمة سايكس بيكو للنظام العربي القديم، وان التقسيم مقبل لمصلحة اسرائيل! بيد أنهم لا يجيبون عن السؤال «لماذا الآن؟» وفي الماضي كان إعادة التقسيم أسهل، كما أن الدول القطرية (الوطنية) لم تضر إسرائيل ولم تهزمها ولم ترم اليهود في البحر، فعن أي مصلحة يتحدث المتحدثون؟ ولماذا الهرب من مواجهة الذات؟

## إشارة

Majedaburamya@hotmail.com
المحامي ماجد بورمية

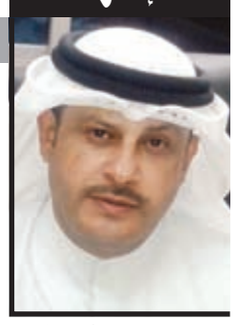

# أسباب رفض البديل الإستراتيجي

تعاني معظم دول العالم من غول ارتفاع نسب التضخم بسبب ارتفاع الأسعار التي تلتهم مداخيل الأفراد وعندما ننظر إلى وضع التضخم في الكويت نجده الأسوأ حظا نظرا لأن الكويت تعتمد على استيراد معظم ما تستهلكه من مأكل ومشرب وملبس وسيارات وأدوات كهربائية ودوائية وأمور أخرى من الصعب أن تحصى في هذه المقالة وببساطة نعرف التضخم انه «ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي احتياج المستهلكين إلى مبالغ أكبر للسلع والخدمات والتي كانت إلى وقت قريب أرخص سعرا وبدوره يؤدي إلى هبوط القوة الشرائية «وفي ظل غول التضخم في الكويت نرى ان الراتب الذي يتلقاه المواطن لا يتوازى مع ارتفاع الأسعار ولذا تكثر المطالبات بزيادة الرواتب حتى تتلاءم تكاليف احتياجات المواطن المعيشية التي لا تنتهي خاصة ان الحكومة عاجزة عن تلجيم التضخم وفي ظل زخم معاناة المواطن بقلة راتبه داهمنا ما يسمى بالبديل الاستراتيجي الذي تراه الحكومة الأنسب لعدالة الأجور بحيث ترى ان هناك تباينا شاسعا بين مهندس على سبيل المثال يتقاضى راتبا عاليا جدا ومهندس آخر يتقاضى راتبا أقل بكثير من الأول. ولم تذكر الحكومة في بديلها هذا حجم العمل ونوعه بالنسبة للمهندس الأول عن المهندس الثاني وكأن الحكومة لا تعلم ان هناك موظفا منتجا يعمل لساعات طويلة في ظروف قاسية وهناك موظفون لا يعانون إلا من الفراغ لعدم وجود أي أعمال تسند اليهم، إذن العيب هنا ليس على الموظف الذي يعمل ولا على الموظف الذي لا يعمل وبهذا نقول للحكومة ان هذا البديل يفتقد كليا العدالة وهي هنا لم تنظر للآية الكريمة القائلة: (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) وعرفيا ودستوريا لا يجوز ان ننزع من اي موظف المميزات التي تلقاها في وظيفته، كما لا يجوز ان نجرده من تلك الصلاحيات عقب بعد وصوله سن التقاعد، الم تعلم الحكومة ان هذا البديل لو طبق فسيجعل الفئة العظمى من المواطنين يرفضون التقاعد المبكر حتى لا يقل دخلهم وحتى يعيشوا حياة كريمة آدمية، وهذا الأمر بحد ذاته سيضع حجر عثرة أمام الحكومة في حل المشكلة التوظيفية. ان هذا البديل كشف عوارا حقيقيا للحكومة التي لم تدرك ردود الفعل الرافضة لهذا البديل، ونقول ان مجلس الأمة اذا رضخ لهذا البديل فهذا معناه ان المواطن سيقول على هذا المجلس السلام لأن الشعب سيفقد ثقته بالسلطتين التنفيذية والتشريعية معا خاصة ان جميع جمعيات النفع العام والنقابات المهنية رفضت هذا البديل ،والمثير للاستغراب ان الحكومة صرحت بأن تطبيق هذا البديل سيوفر عليها تقريبا نحو 15 مليار دينار في 10 سنوات إذا القصة بأكملها لا عدالة أجور ولا يحزنون بل هي محاولة من الحكومة لتنويع مصادر دخلها على حساب المواطن الغلبان، وفي الأخير نقول للحكومة انها اذا أدركت عدم استطاعتها لحل مشاكلها فعليها ان تعلن ذلك صراحة وأن تعطي زمام الأمر لمن يستطيع.

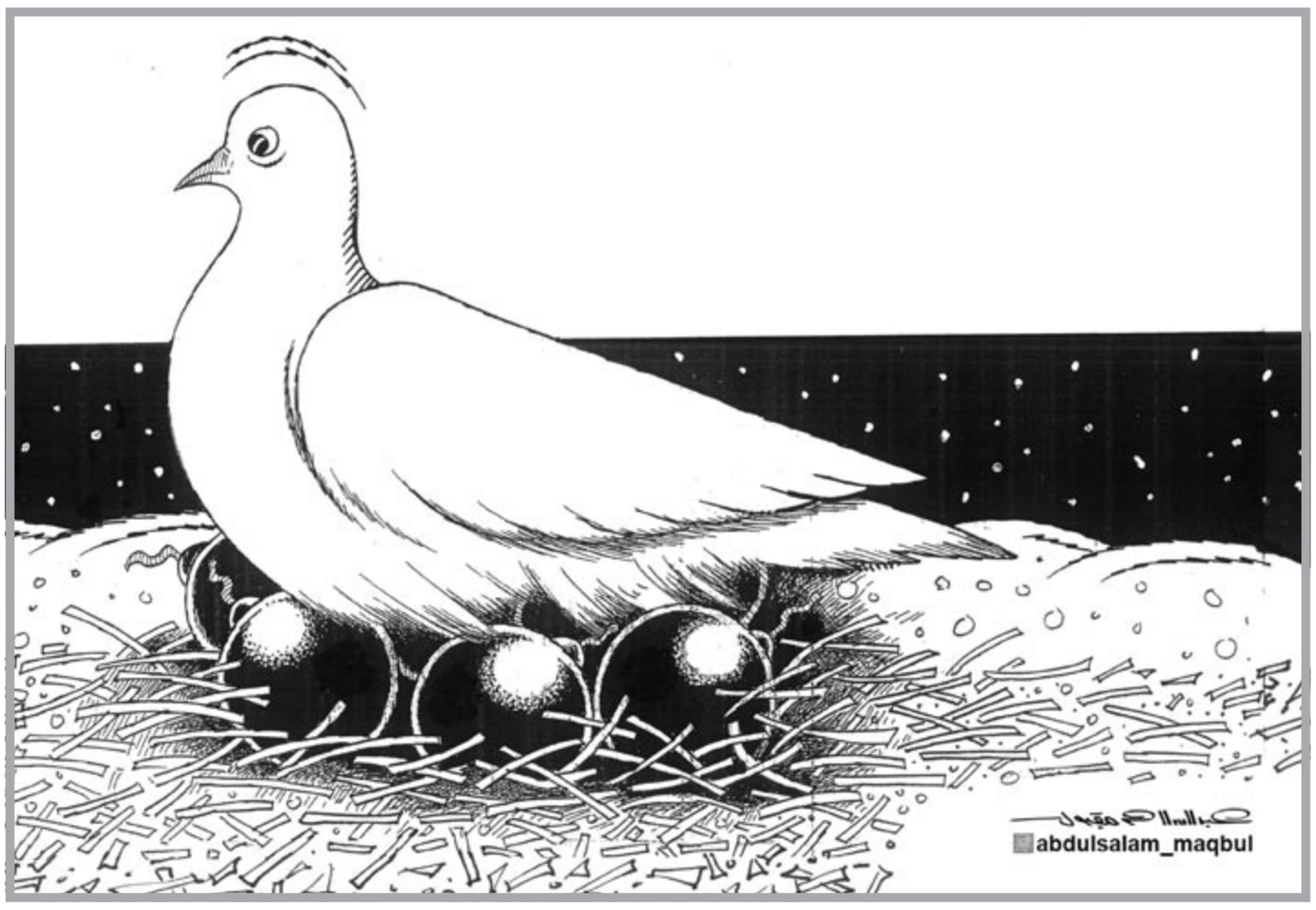


## أحوال

iphoneboothman@me.com
عبدالله الحيدر

# ما أغنى عني مالي

تقف أمامه وكأن الدنيا كلها له يزهو بكل شيء والدنيا عنده مركب غال وامرأة حسناء، ومال وفير، والناس عنده صنفان لا ثالث لهما، صنف يماثله بالمال فهو الثري المقرب وربما يحسدني وأنا أحسده، والصنف الآخر أن الناس عبيد عنده كلهم بلا استثناء يعرض هذا ويعرض هذا وخيرهم الذي يبدأ بالسلام.

قانونه المال، روحه المال، ذهابه ورواحه لأجل المال، ويموت ويحيا على وقع الرصيد وأرقام الحسابات، لا تهمه القيم ولا تهمه أنات الثكلى ولا أنين يتيم، تراه في المجلس متجهما لا ابتسامة ولا غيرها، همه ما أهمه عالم المال والأعمال. هذا الصنف تراه مشهورا، عنده تصنيف الناس هذا من طبقة كذا وذاك من طبقة كذا وهذا البيت حقير وذاك وضيع.

همه ما أهمه عالم المال والأعمال ربما سمع نصيحة فتراه متأففا لها ولعله يعبس في وجه الواعظ وقد ينهره، لا بأس عنده سوى بأس التكبر والخيلاء والنفس البغيض نفس التعالي والتكبر، وعند الصفقات الكبرى تراه ذليلا مستحقرا، يهمه أن يفوز سواء دفع المال بحقه أم بغير حقه المهم الفوز أليس نحن صناع السوق؟ همه ما أهمه عالم المال والأعمال.

ومن عجائب الأقدار أن هذا المتكبر عند تلاقي الإرادات في الصفقات الكبرى مستعد للتنازل عن كل شي نعم كل شي المهم المال بعضهم داس على النسب والبعض تجاوز القيم والبعض منهم تجاوز والعياذ بالله حدود الشرع، المهم المال وما يتبعه من شهوات وغيرها؟ ثم تدور الأيام وتدور دورة الحياة فيكبر هذا الصنف وتتخلى عنه كل الدنيا، ويجد نفسه وحيدا فارغا يبحث عن شريك وعن صاحب فلا يجد.

وهنا يصرخ في نفسه وفي أرجاء الدنيا، ما أغنى عني مالي.

## في الصميم

www.leeesh.com
م.غنيم الزعبي

# تعالوا نعود لبعض

شيء ما حدث لهذا الوطن الصغير، تباعدت مكوناته الأساسية وانزوت كل واحدة بعيدا عن الباقية، ونلاحظ كل يوم ازدياد معالم هذا الابتعاد مع وجود البعض، سامحهم الله، من المنتمين إلى كل تلك الأطياف، يقومون بزيادة ذلك التباعد والانشقاق بين مكونات المجتمع تلك، أنا من جيل السبعينيات ما زلت أتذكر أن الكويت كلها كانت شبه منصهرة في بوتقة واحدة لم يدخل في وعينا في تلك السنين أي إحساس باختلاف أو تنافر كما نحسها ونراها هذه الأيام.

ما زلت أذكر في منطقتنا القديمة في الرابية كان شارعنا يسكن فيه كل أطياف المجتمع الكويتي وهو أمر شبه مختف هذه الأيام، فما أن تذكر اسم منطقة سكنية حتى تستطيع إلى درجة كبيرة تخمين مكوناتها، وهو أمر لم يحدث فجأة بل استغرق ربع قرن ولم تنتبه له الحكومة. حتى تحول البلد إلى ما يشبه كانتونات سكنية تتمايز بين بعضها بمكوناتها. وتوقف شيء جميل ورائع كنا نعيشه في الماضي وهو رؤية بعضنا البعض، وما زلت أتذكر المداخلة الجميلة والرائعة للأستاذ الكبير سامي النصف حينما كنت أنا وإياه ضيفين في برنامج المواجهة للإعلامي المبدع عبدالوهاب العيسي وكانت عن التجنيد، وكان رأي الأستاذ سامي مؤيدا للتجنيد ومن أحد الأسباب التي جعلته يقف هذا الموقف حسب حد تعبيره هو «أبناؤنا وشبابنا يحتاجون أن يروا بعض ويعيشوا لفترة مع بعض فالوضع حاليا كل شاب عنده ديوانيه ديوانيتان لا يذهب لغيرهما ولا يعرف احدا خارج محيطه فأصبحنا غرباء في وطن واحد».

كلمات الأستاذ سامي في الصميم، فنحن كشعب واحد منتمون لوطن صغير نحتاج أن نقترب من بعض أكثر وأكثر، فقد أبعدتنا الطائفية والقبلية والحزبية عن بعض حتى تحول كل مواطن إلى جزيرة خاصة.

وجزء من هذا الدور يقع على وزارتي الإعلام والشباب لتستغل فرصة العطلة الصيفية لتحضير برامج وطنية موجهة للشباب والمراهقين يقوم بإعدادها أساتذة تربويون أفاضل سواء من جامعة الكويت أو حتى من القطاع الخاص، تلك البرامج يكون هدفها الأساسي محاولة إعادة اللحمة الوطنية وبث الشعور أننا كلنا شركاء في وطن صغير واحد ولا خيار لنا غير وحدتنا والتفافنا مع بعض.

● **نقطة أخيرة:** مسؤولية كبيرة وخطيرة تقع على وزارتي الإعلام والشباب في البدء بمخاطبة النشء الذين لم يجدوا من يخاطبهم سوى الأحزاب والتيارات المتناحرة كل واحدة تحاول دفعهم في اتجاه مختلف حتى تشتت عقولهم، مطلوب برامج وطنية رصينة تعيد تذكير الشباب بحقيقة أنه لن ينفعكم غير وطنكم الذي لا يمكن الحفاظ عليه ان تشتتنا وتفرقنا، اطلبوا منهم طلبا واحدا فقط «تعالوا نعود لبعض».

## رماح

saad.almotish@hotmail.com
سعد المعطش

# المهايط

من أهم الأبواب التي سيتطرق لها كتاب المرجلة والمراجل الذي ذكرت لكم في مقال سابق انني بصدد تجهيزه سيكون باب الكرم، ويحاول اغلب الناس أن يكون من ضمن من يوصفون بالكرم لأن هذه الصفة من صفات الله عز وجل وقد ذكرها العزيز الكريم في كثير من الآيات في كتابه الكريم.

هناك أمر يجب أن ينتبه له الجميع، فحين تقوم بإكرام ضيفك يجب عليك أن تفكر بمن سيقوم بواجب الضيافة من بعدك ومدى قدرته على فعل ما قمت أنت به من واجب الضيافة لضيفك، ومن أجل أن أبسط لكم الفكرة سأشرحها بتبسيط أكثر.

فعندما يأتيك ضيف ستقوم بدعوة بعض أصدقائك لحضور تلك الوليمة التي أقيمت على شرف الضيف وحتما انك لن تذكر للمعازيم ماذا ستقدم لهم وكم ذبحت لضيفك من الخراف لأنهم سيشاهدون العدد وقد يفاجأ الحاضرون للوليمة بأنهم لا يستطيعون فعل ما فعلته بسبب عدم قدرتهم المالية وهذا الفعل يعتبر عيبا فيك لأنك ستقوم بإحراجهم أو تعجيزهم أو تصغيرهم.

هذا الأمر ان أقدمت عليه دون التفكير في الآخرين يعتبر من الهياط وليس هناك أي وجه شبه بين الكرم وما فعلت لأن الكرماء ذكرهم الناس بالخير أما من يريد إحراج الآخرين فانكم ستجدونهم في باب المهايطية الذي لا يريده أحد من الرجال الحقيقيين.

أدام الله الرجال الكرماء ولا دام رجال الهياط ومن على شاكلتهم.

## أسس

dm.alhajri@hotmail.com
@dmalhajri
دخيل الهاجري

# نظام تقييم الوظائف بالنقاط

خرجت علينا الحكومة بالبديل الإستراتيجي من غير أن تكلف أحدا ليخرج على الناس ويشرح ما يحتويه هذا المقترح، حتى أصبح البعض يشك في أن هناك الكثير من المسؤولين لا يعرفون محتوى هذا البديل أو حتى كيفية تطبيقه.

هنا سأتكلم عن نقطة في هذا المقترح من أشد النقاط ضبابية وهي نظام تقييم الوظائف بالنقاط.

وضع مقترح الترقيات سنتين لترقية المتفوق، 3 سنوات للممتاز، 4 للجيد جدا، 5 للجيد. هذه العبارة مفهومة، لكن غير المفهوم هو كيف يكون التقييم؟ وهل توجد إحصائية لتقييم الموظف؟ وهل التقييم يعتمد على الإنتاجية؟ وهل التقييم يعتمد على الحضور والانصراف؟ هل التقييم يعتمد على المسؤول عن الموظف؟ أسئله تحتاج أجوبة من قبل واضعين المقترح.

وماذا عن الموظفين الذين طبيعة عملهم لا يوجد بها إنتاجية مثل موظفي الكارت أو مسؤول الدوام؟

ومن ينصف الموظفين المجتهدين الذين لا يوجد توافق بينهم وبين مسؤولهم المباشر لأي سبب كان؟

أخيرا على الحكومة أن تخرج بمؤتمر صحافي لتبين للموظفين هذا المقترح وتجاوب عن كل الأسئلة المطروحة وان تدعو ممثلين عن كل القوى العاملة التي يعنيهم هذا المقترح ليطرحوا تساؤلاتهم وعدم ترك الموضوع مفتوحا للتأويل والتفسير من قبل البعض.